

النقد الفني

لمشروع ترتيب القرآن الكريم حسب نزوله

تقرير

مرفوع إلى إدارة الجامع الأزهر

بقلم

فضيلة الاستاذ الجليل الدكتور محمد عبد الله دراز

عضو جماعة كبار العلماء.

بسم الله الرحمن الرحيم :

تلبية لأمر حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الجليل مدير الجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، تصفحت الرسالة المعنونة : « رتبوا القرآن الكريم كما أنزله الله ، بقلم (يوسف راشد بوزارة العدل) ، فوجدت الكاتب يدعو فيها المسلمين إلى ترتيب سور القرآن على حسب نزولها ، ابتداء بسورة العلق ، ثم القلم ، ثم المزل ، ثم المدثر ، ثم الفاتحة ، وهكذا حتى يختم بسورة النصر .

ويقول الكاتب في توجيه هذا الاقتراح : إن ترتيب القرآن في وضعه الحالي يبلبل الأفكار ، ويضيع الفائدة المطلوبة من نزول القرآن ؛ لأنه يخالف منهج التدرج التشريعي الذي روعي في النزول ، ويفسد نظام التسلسل الطبيعي للفكرة ؛ لأن القارئ إذا انتقل من سورة مكية إلى سورة مدنية اصطدم صدمة عنيفة ، وانتقل بدون تمهيد إلى جو غريب عن الجو الذي كان فيه ، وصار كالذي ينتقل من درس نحو ، إلى درس في الحروف الأبجدية ، إلى درس في البلاغة . الخ . الخ .

أول ما نلاحظه أن هذه المقدمات لو صحت كان يجب أن تؤدي إلى نتيجة غير التي يدعوا إليها الكاتب . ذلك أنه كان يلزم بمقتضى استدلاله الأبعاد النظر في ترتيب السور فحسب ، بل أن تنثر نجوم القرآن كلها ، وترتب ترتيباً جديداً على وفق نزولها : المكي منها قبل المدني ، والمتقدم في كل منهما على المتأخر منه ، حتى يصبح المصحف صورة تاريخية لمراحل نزول القرآن .

فهل عسى أن يكون الكاتب رأى في الدعوة إلى تعديل ترتيب الآي جراءة خطيرة تثير عليه سخط العالم الإسلامي ، فأراد أن يهد لها بخطوة أقل خطراً في نظره ، فدعا مؤقتاً إلى إعادة تأليف السور على حسب تواريخها ، دون مساس بنظم الآي في سورها . . . حتى إذا تم له ما أراد أتبعه بالضربة الحاسمة التي تأتلف مع مقدماته ؟ .

إننا لا نريد أن نحاسب المؤلف على أهدافه ومراميهِ البعيدة ؛ فالله أعلم بما في نفسه . ولكن الذي يعيننا هو أن نسجل هاهنا السبب الذي بنى عليه تورعه عن تغيير نظام الآي ، فقد قال في بيان المانع من ذلك : إن الرسول كان ينزل عليه بعض الآيات فيأمر بإلحاقها بسورة مضت ، حتى إنه كان يلحق بعض آيات مدنية بسور مكية .

هذا تقرير صحيح ، وهو يتضمن اعترافين اثنين ، كل منهما يؤخذ حجة عليه .

الأول — اعترافه بأن ترتيب الآي قد روعي فيه وضع آخر غير منهج التسلسل التاريخي في النزول . فإذا كان حضرته قد استساع في السورة الواحدة أن تشمل على أجزاء مكية وأجزاء مدنية ، فكيف لا يستسيغ أن تكون سورتان متجاورتان إحداهما مكية والأخرى مدنية ؛ مع أن الأمر في السور أهون ؛ لأن كل سورة وحدة مستقلة ، ولا شك أن تجاور جسمين غريبين أخف من دخول أعضاء غريبة في جسم واحد ، على أن تجاور المكي والمدني لا مفر منه على اقتراحه هو أيضاً ؛ لأنه سيضطر آخر الأمر إلى الانتقال من سورة مكية إلى سورة مدنية ؛ فكيف يفسر الفجوة التي ستحدث بالانتقال من آخر السور المكية إلى أول السور المدنية مع بعد ما بين اللونين في نظره ؟ .

الاعتراف الثاني - في قوله ، إن المانع من تغيير نظام الآيات هو أن تأليفها في سورها كان بتوقيف نبوي (بل نقول بتوقيف آلهي) ولم يكن بمجرد اجتهاد من الصحابة ، وإنه لذلك يجب أن تراعى لهذا الترتيب قدسيته ، فلا يلحقه تغيير ولا تبديل . ومقتضى هذا التعليل أن المؤلف لو علم أن ترتيب السور في مواضعها كما هي الآن ترتيب توقيفي أيضا لحافظ عليه ، ولم يجرؤ على طلب تغييره . ألا فليعلم حضرته - إن لم يكن يعلم - أن الأمر كذلك في السور ، وأن الأمة لم تختلف في شأنها اختلافا يعتدُّ به إلا في موضع واحد ، وهو جعل سورة التوبة بعد سورة الأنفال بغير بسملة ، فتمال بعض العلماء إنه كان باجتهاد من عثمان رضى الله عنه ، حيث لم يصل إليه في شأنه تعليم نبوي : أهما سورتان أم سورة واحدة ؟ فوضعهما متجاورتين من غير بسملة احتياطا . ولكن جمهور العلماء على أنه توقيفي كسائر السور ، هذا هو الموضع الوحيد الذي يمكن أن يكون للبحث فيه مجال . على أنه سواء أكان الترتيب في هذا الموضع توقيفيا أم توفيقيا ، فإنه لم يخالف سني ولا شيعي في التزام هذا الوضع الذي كان عليه المصحف من أول يوم .

وخلاصة التمول في هذه الملاحظة الإجمالية أن احترام قدسية الوضع المأثور يقضى بالمحافظة على النسق التامم الآن في الآيات والسور جميعا ؛ وأن فكرة ترتيب المصحف على حسب النزول كانت تقضى بتغيير الوضع في السور والآيات جميعا ؛ بل هي في الآيات كانت أشد اقتضاء ، ومع ذلك قد خولفت وخضع المؤلف لهذه المخالفة في أقوى مظاهرها . وكان مقتضى المنطق أن يقبل هذه المخالفة في الأخف والأهون .

ونجىء الآن إلى فكرة ترتيب السور على وفق نزولها ، لنتناقش الوجوه التي حاول المؤلف أن يبرر بها دعوته إلى هذا التعديل .

- ١ -

يتمول حضرته : إن الانتقال من السورة المسكية إلى السورة المدنية يصد

القارئ صدمة عنيفة ، ويدخله طفرة في جو غريب منقطع عن السياق .

نقول : إن كلمات « الصدمة العنيفة ، و « الجو الغريب ، ونحوها من العبارات المألوفة والقوالب الجارية على أقلام الكتاب لا تمنع طالب الحق ما دامت تحلق في سماء هذا العموم المطلق الذي لا يطبق على مثال معين ؛ لأنها ما دامت كذلك يخشى أن تكون مجرد ألفاظ لا مدلول لها في الخارج ولا في ذهن الكاتب .

ولقد شعر المؤلف بحاجة التمازى إلى هذا التطبيق ، فضرب لنا مثلا بوضع سورة محمد بعد سور الحواميم ، وكنا ننتظر منه أن يضع يدنا على موضع المفارقة ويبين لنا وجه الانقطاع ، بين سورة محمد والسورة التي قبلها ؛ ولكنه لم يفعل ، واكتفى بإعادة هذه الألتاب العامة قائلا : إن القائل يشعر بها ...

ونحن نقول : إن الذي يشعر به القارىء هو على عكس ذلك : كمال الانسجام ، وتتمام الالتحام ، بين هاتين السورتين . وهما نحن أولاء نضع يد المؤلف على حتمية ما نقول :

فليقرأ حضرته أول سورة محمد : « الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله أضل أعمالهم ، وليقرأ صدر السورة التي قبلها إلى قوله : « ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له إلى يوم القيامة ، وليقل لنا : أين المفارقة بين هذين الحديثين ؟ - ثم ليتمرأ في ختام سورة الأحقاف قوله تعالى : « بلاغ ! فهل يهلك إلا القوم الفاسقون ، وفي ختام سورة محمد قوله تعالى : « وإن تولوا يفتكهم قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم ، . ثم لينظر هل يرى أحسن من هذا تقابلا بين البدايتين ، وتوازيا بين النهايتين ؛ وهل يرى في إحكام هذا النسق إلا صورة أخرى من صنع الله الذى أتقن كل شيء ؟ لقد صدق الله : « ما ترى فى خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور ؛ ثم ارجع البصر كرتين ينقلب إليك البصر خاسئا وهو حسير ،

فإن ظن حضرته أن مجرد ذكر التمثال في سورة محمد وعدم ذكره في سورة الأحقاف يباعد بين السورتين قلنا له : ألم ترى كيف وضعت في آخر الأحقاف قنطرة لطيفة للعبور منها إلى هذا المعنى الجديد ؟ فإتد كان الإنذار بإهلاك الفاسقين فى آخر السورة الأولى خير توطئة للأمر بنوع من أنواع هذا الإهلاك فى السورة التى تليها .

أما إن كان لا يسوغ في ذوقه بوجه عام أن السور المسكية بما فيها من أصول العقائد ، وأصول مكارم الأخلاق ، والترغيب والترهيب ، توضع في ثنايا السور المدنية بما فيها من القوانين المدنية ، والتواعد الحربية ، وشعائر العبادة ، وسائر الشرائع التفصيلية ، فيقال له : كيف استسغت إذاً أنه لا تكاد تخلو سورة مدنية من آيات التوحيد أو الجزاء أو الوعظ أو غيرها من المقاصد المسكية ؟ وإذا رضيت بهذا الإدراج في السورة الواحدة فلماذا لا ترضى به بين سورة وسورة ؟

فإن كان هذا الجواب الإلزامي لا يشفي غلته فإليه الجواب الشافي :

إن هذا المنهج القرآني في تلوين البيان وتوزيع العلوم ليس فتمتط من أهم المقاصد البلاغية : تشويقاً إلى الحديث . وتطرية للنشاط ، وترويحاً للنفس من عناء العلائق البشرية ، وصعوداً بها بين الفينة والفينة إلى الملاء الأعلى وإلى الحياة الباقية ؛ بل هو كذلك من أحكم وسائل التربية العملية ؛ لأن رد الفروع إلى أصولها ، وبناء القواعد العملية على دعائمها الأولى العقلية والوجدانية ، من شأنه أن يمكن العقول والقلوب من هضم التوانين وتمثلها ، وأن يحوّل النفوس إلى قوى محرّكة تمد الإرادات بأقوى بواعثها .

وليس الانتقال من أحد النوعين إلى الآخر كما ظن المؤلف انتقالاً إلى مقصد جديد أو إلى جو غريب ؛ فإن مقاصد التمرّان وأهدافه في السور المسكية والمدنية واحدة : وهي إصلاح العقائد ، وتنظيم مناهج السلوك للأفراد والجماعات ؛ وإنما يفرق المسكي عن المدني بالإجمال والتفصيل ، وكما لا غنى للقواعد المسكية عن رسم طرقها العملية ، كذلك لا غنى للفروع عن الاستناد إلى قواعدها المسكية ، والاستمداد من ينابيعها النفسية العميقة . ولذلك بنى نظم القرآن في آياته وفي سورته على وجه من التداخل والتعاقب بين الاعتقاديات والعمليات والبواعث والزواجر بحيث يظاهر بعضها بعضاً على تقرير كل واحدة منها وتثبيتها في النفوس ، ومن هنا كان القرآن « أحسن الحديث » كما وصفه الله « كتاباً متشابهاً مثاني ، تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم ، ثم تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله » .

- ٢ -

أما قول المؤلف إن الوضع الجمالي للسور مغل بحكمة التدرج في التشريع : فهو انتقال نظر يدل على غفلة عظيمة وخطأ بين مقامين مختلفين : مقام التنزيل والتعليم ، ومقام التدوين والترتيب . وهما مقامان قد وضعنا من أول يوم لتحقيق غرضين متفاوتين ، فكان أولهما يعتمد حاجات التشريع ، وثانيها يرتبط بحاجات الوضع البياني . وإن مراعاة إحدى الحاجتين في موضع الأخرى ليس من الحكمة في شيء بل هو وضع للأمور في غير موضعها .

ولما كان حضرته يميل إلى الأسلوب التصويري ، ويجب ضرب الأمثال ، وقد ضرب لنا مثلا بالأبجدية والنحو والبلاغة ، حق علينا أن نضرب له المثل الحق الذي هو أحسن تفسيراً في هذه القضية :

رجل يريد أن يبني بيتاً لسكناه ، فجعل يجتلب تباعاً كل ما هو بسبيل من تحقيق غايته ، غير مبال بأن يشتري أجزاء العرش والأستف قبل الأسر والجدران ، أو يستورد أدوات الارتفاق قبل مواد البناء ؛ متبعاً في كل ذلك فرصة توفر الثمن لديه ، ووجود المواد في السوق ، وسهولة وسائل النقل ، إلى غير ذلك من ظروف احتياجه . وضروب إمكانه ؛ فهل من الحكمة أن يضع البناء هذه الأجزاء في البنيان على حسب تواريخ ورودها ؟ أم الواجب أن يضع كل جزء منها في مكانه اللائق به ، وفقاً لرسم هندسي معلوم ، مهما خالف ترتيبه الزماني ؟

كذلك كان نزول القرآن منجماً على حسب حاجات النفوس من الإصلاح والتعليم ، وروعيته في ذلك حكمة التدرج والترقي في التشريع على أحسن الوجوه وأكملها . ولكن هذه النجوم في الوقت نفسه لم تترك مبعثرة منعزلاً بعضها عن بعض ، بل أريد لها أن تكون فصولاً من أبواب أسما السور ، وأن تكون هذه الأبواب أجزاء من ديوان اسمه القرآن ، فكان لا بد أن يراعى في مواقعها من هذا البنيان معنى آخر غير ترتيبها الزماني ، بحيث يأتلف من كل مجموعة منها باب ، ويأتلف من جملة الأبواب كتاب ؛ ولا يكون ذلك إلا إذا ألفت على وجه هندسي منطقي بليغ ، تبرز به وحدتها البيانية في مظهر لا يقل جمالا وإحكاماً عنها في وضعها الأفرادي التعليمي .

وكانت الآية الكبرى في أمر هذا التأليف القرآني أنه كان يتم في كل نجم فور نزوله ، فكان يوضع هذا النجم توأ في سورة ما ، وفي مكان ما من تلك السورة ؛ وكذلك كان يفعل بسائر النجوم فتفرق فور نزولها على السور ، مما يدل قطعاً على أنه كانت هناك خطة مرسومة ، ونظام سابق محدود ، لا لكل سورة وحدها ، بل لمجموعة السور كلها . وهذا وحده - لو تأملناه - من أعظم الأدلة البرهانية على أن القرآن ليس من صنع هذا البشر الذي لا يدري ما يكون في الغد ، فضلاً عن أن يعلم ما ستأتي به الحوادث في مجرى حياته كلها ، فضلاً عن أن يعرف النظام الذي سيجيء عليه البيان في شأن هذه الحوادث ليهيئه له مكانه قبل مجيئه ، فضلاً عن أن يعلم أنه سيعيش حتى تأخذ كل سورة وضعها الكامل ، ويأخذ القرآن نظامه الشامل ، وحتى يكون انتقاله إلى الرفيق الأعلى عقب اعلانه بأن مهمته قد انتهت . . . هكذا يدل كل شيء على أن عناية الله الذي خلق فسوى ، والذي قدر فهدى ، كانت هي التي تهيمن على تنزيل هذه النجوم القرآنية ، وعلى ترتيبها حتى بلغت تمامها ، وأن هذا الترتيب المكاني المستقل عن ترتيبها الزماني قد كان مقصوداً لحكمة ألبتة ؛ عرف هذه الحكمة من عرفها ، وجهلها من جهلها .

ولقد اعترف المؤلف بأنه من أهل القسم الثاني ، حيث قال في صدر رسالته : « ما الحكمة في ترتيب السور على هذا النحو ؟ » ثم أجاب بقوله : « لست أدري ، فكان ذلك منه انصافاً محموداً ؛ وكان الوضع السليم الذي يقضى به منطق هذا الاعتراف أن يسلك إحدى خطتين : فإما أن يتوقف عن البحث في حكمة هذا الترتيب ، ويقول كما يقول الراسخون في العلم : « آمنا به كل من عند ربنا ، وإما أن يلتمس من أهل الذكر بياناً يكشف عنه بعض هذه الغمة . . . ولكنه لم يصنع هذا ولا ذاك ، بل أسرع فاستنبت من الجهل علماً ، ومن الشك يقيناً ، ودعا إلى التغيير قبل أن يتثبت من صواب قصده ، فكان كالذين قال الله فيهم « بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله » .

— ٣ —

وهنا لا يسعنا إلا أن نوجه لحضرتة نصيحة رشيدة ، نهد لها بمقدمة صغيرة .
أما المقدمة فهي : أن التفقه في القرآن ينبغي أن يكون على ثلاث مراحل

متصاعدة لا تستقدم واحدة منها عن موضعها ولا تستأخر . (المرحلة الأولى)
 فهم مسائل القرآن مسألة مسألة ، والتفقه في أمرها ونهيتها ، وحلالها وحرامها ،
 ومواعظها وعبرها ، ثم التحلى بآدابها ، والوقوف عند حدودها . (المرحلة الثانية)
 النظر في جملة مسائل السورة على أنها أجزاء من وحدة مستقلة يرتبط بعضها ببعض
 في نظام واحد ، ويأخذ كل منها في هذه الوحدة وضعاً معيناً يناسبه . (المرحلة الثالثة)
 النظر في مجموع سور القرآن على أنها أبواب من ديوان واحد قد قصد إلى ترتيبها
 فيه على هذا النحو .

مثل ذلك مثل الناظر في علم التشريح : لا يبحث في العلاقة بين جهاز وجهاز
 حتى يعرف أعضاء كل جهاز على حدته ، ولا يبحث في الأربطة والوشائج التي بين
 هذه الأعضاء قبل أن يدرس تركيب العضو ويستبين أنسجته وخلاياه .

فكما أن الذى يسأل عن حكمة وضع العينين في مقدم الوجه . ووضع الأذنين
 في جانبيه ، قبل أن يعرف تشريح العين والأذن ، يعد مشتغلاً بنوع من الترف
 العقلى قبل أن يحصل على جواهر العلم ولبابه ، كذلك الذى يسأل عن حكمة تقديم
 سورة وتأخير أخرى يقال له : اذهب فأتمن فهم الآية والسورة أولاً ، ثم تعال
 فانظر في حكمة ترتيب السور ؛ فهذا من زينة العلم وحليته ، وذلك من مبادئه
 وأوليائه . وإن مخالفة المنهج في هذه الدراسة يعد من عكس الوضع السليم ؛ كالجائع
 الذى لا يجد كسرة يسد بها رمقه ، يضيع وقته في البحث عن الأزهار والرياحين ؛
 أو كالمدين المستغرق الذى ينفق ماله على الفقراء قبل أن يؤدي حق الغرماء .

إذا تمهد هذا فلينظر صاحب هذه الدعوة الجديدة في أى مرحلة هو من هذه
 المراحل ، وليضع نفسه حيث يحق له من مراتب أهل البحث والدرس .

فإن كان لا يزال بعد في إحدى المرحلتين الأوليين ، وجب عليه أن يترى
 في السير إلى المرحلة الأخيرة ، وأن يكتفى فيها مؤقتاً بأن يعلم إجمالاً أن الرسول
 صلوات الله عليه كان يرتل القرآن في الصلوات ، وفي العرض في رمضان وغيره ،
 على هذا الترتيب ، وأنه جعل الحمد لله رب العالمين ، أول القرآن ، وسماها فاتحة
 الكتاب في الأحاديث الصحيحة الثابتة ، مع أنها ليست أول ما أنزل ، وأنه كان يبين

لأصحابه موضع السورة من الكتاب ، كما كان يبين لهم موضع الآية من السورة . فهو إذا وضع مقصود لمغزى يعلمه واضعه ، ولا يضر أحداً الجهل به . ومن بداله أن يجوز تبديل هذا الوضع لأنه لا يعرف حكمته كان كمن لم يفهم حكمة وضع العينين في مقدم الرأس ، فظن أنه كان الأنسب أن توضع إحداهما في الوجه والأخرى في القفا ليرى الإنسان بهما من أمامه ومن خلفه على السواء . فإن هو حاول تحقيق هذه الفكرة عملياً عاكس الطباع ، وأفسد الأوضاع . ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن . . ألا وإن الشأن في التنزيل كالشأن في التكوين ، كلاهما من صنع الحكيم الخبير الذي أحاط بكل شيء علماً . فكما أنه لا تبديل لخلق الله ، كذلك لا تبديل لكلماته ، وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم . .

— ٤ —

أما إن كان قد حذق مسائل القرآن مسألة مسألة ، ووقف على سر نظم الآيات في سورها آية آية ، واشتهى بعد ذلك أن يعرف الوجه في ترتيب السور ، فليعلم أن للناس في ذلك مسالك من النظر بعضها أعمق وأدق من بعض .

ولعل أدنى هذه المسالك وأيسرها قول بعض المستشرقين : إنه روعي في هذا الترتيب في الجملة البدء بأطول السور ، ثم بأوسطها . ثم بأقصرها . فهذا وجه من النظر لا يخلو من الصواب ؛ لأن شأن المبتدئ في التلاوة أن يكون أجمل نشاطاً ، وأوفر رغبة ، وأتم استعداداً لقراءة المقالات الضافية ، ثم تأخذ قوته في التناقص تدريجاً ، بسبب ما يعتري الطبع الإنساني من الفتور والتراخي ، فقدرت السور على حسب الطاقة والنشاط : من المثين ، إلى العشرات ، إلى الأحاد . ولكن هذا التوجيه - كما ترى - سطحي يتميس السور بعدد كلماتها وجملها ، لا بالقرابة بين معانيها وأساليبها .

ولو أننا جاوزنا هذه القشرة السطحية ونفذنا منها إلى المعاني والأساليب لوجدنا ضرباً أخرى من التسلسل التعليمي والبياني تلتحم فيه السورة مع ما قبلها وما بعدها في أحسن وضع وأحكمه .

واقدر رأينا أننا كيف أن سورتي الاحتماف ومحمد قد تجاوزت مطالعتهما ،
وتطابقت مقاطعتهما ، مع أنهما من فصيلتين مختلفتين في تواريخ النزول .

هذا ضرب من الاقتران على وجه التوازي والمحاذاة .

وضرب آخر من الانسجام يصح أن نسميه نظام السلايم ، أو أسلوب الحال
المرتحل . وهو أن يكون المعنى الذي انتهت اليه سورة من السور هو نفسه المعنى
الذي يفتح السورة التي تليها . انظر مثلا إلى سورة الواقعة المسكية كيف ختمت بقوله
تعالى : « فسبح باسم ربك العظيم » وكيف حسن بحىء سورة الحديد المدنية بعدها
حيث تفتح بقوله : « سبح لله ما فى السموات والأرض » . وهكذا كان قوله :
« وإدبار النجوم » جسرا إلى قوله : « والنجم إذا هوى » ؛ وقوله : « أزفت الآزفة » ،
سُلما إلى قوله : « اقتربت الساعة وانشق القمر » ؛ وقوله : « فى مقعد صدق عند
ملك مقتدر » ، سيباً ممدوداً إلى قوله : « الرحمن ... »

وهناك وجوه آخر من التسلسل أعمق وأدق يهتدى إليها من جعل همه تدبر
آيات الله .

وبحسبنا فى هذه العجالة أن نعالج الشبهة التي علفت بصدر المؤلف حين لم يفهم
الحكمة فى وضع الفاتحة فى أول التمرآن ووضع بعض السور القصار فى آخره ،
وأن نلفت نظره إلى أن كلا من البدء والختام قد وقع موقعه الرصين ، ووضع
فى قراره المكين ، وأن المؤلفين حتى يومنا هذا ما زالوا يترسمون فى مطالع كتبهم
ومقاطعها هذا المنهج المثالى القرآنى .

فموقع سورة الفاتحة من التمرآن كله موقع الفهرس الذى يعرض بإيجاز محتويات
الكتاب قبل الدخول فى تفاصيله ؛ فكل شىء فى التمرآن من الإلهيات ، والنبوات ،
والمعاد ، والأعمال ، والأخلاق ، وعبر التاريخ ، قد وضعت مفاتيحه فى هذه
الكلمات القليلة بأسلوب لا يبدو عليه طابع العد والسرد ، وإنما هو ماء الحياة
ينساب فى جداوله غذاء للعقرا والأرواح ، فلا يمل ولا يخلق على كثرة الترداد .
ثم إن لهذه السورة - وراء موقعها من جملة التمرآن - موقعا خاصا من السورة التي
بعدها ، هو موقع الديباجة التي تبين وجه الحاجة إلى التعليم الذى يليها . ذلك أنها

صورت المؤمنين باسطة أيديهم متمسكين الهداية من واهبها : « اهدنا الصراط المستقيم » ، فكان حتماً على المسئول القريب الذي يجيب دعوة الداعي إذا دعاه ، أن يتلقى هذا الدعاء بالقبول ؟ وهكذا جاءت سورة البقرة معلنة في بدايتها أنها ستسد هذه الحاجة وستحقق هذا الملمس : « ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين » .

أرأيت لو أننا وضعنا الفاتحة على ترتيب نزولها كما يريد المؤلف بين سورتي المدثر وأبي لهب ، كيف كان ينبو بها موضعها ، وتتمتع صلتها بما قبلها وما بعدها ؛ وكيف كانت تفوت هذه المجاورة الروحية بين الداعي والمدعو ؛ وكيف كان يصبح القرآن كتاباً بغير فهرس ، بل جسماً بلا رأس ؟

أما السور السبع القصار ، فإنها كلها تحمل طابع الختم والانهاء ، وإن النفس الذي يجري فيها لينادي بأنها كلها أشبه شيء بوصية المودع . فانظر إلى سورة (الكوثر) حين قضى الوحي مفصلاً كيف التفتت إليه في نظرة جامعة لتعرف الرسول بمقدار ما انطوى عليه القرآن من النعمة الكبرى والخير العميم : « إنا أعطيناك الكوثر » ، فكان ذلك أحسن فذلكه يختم بها كتاب وينوّه بشأنه . ولما كان تعريف الرسول بنفاسة ما وصل إلى يديه ليس امتناناً عليه فحسب ، بل هو تحريض خفي له على الحرص على تلك الهدية ، لاجرم جاءت السورة التي تليها مقفية على هذا التقريظ بالأمر المؤكد بالاستمسك بهذا الدين ، وعدم التحول عنه مهما لج المعاندون : « قل يا أيها الكافرون . لا أعبد ما تعبدون ... » ؛ وكان طبيعياً بعد هذا الأمر والنهي ، وبعد تقسيم الناس هكذا إلى معسكرين منفصلين في شأن الدين ، أن تقرر عاقبة كل منهما ؛ فأشارت إحدى السورتين التاليتين إلى عاقبة المتقين المستمسكين بما جاءهم : « إذا جاء نصر الله والفتح ، وأشارت الأخرى إلى عاقبة أعدائهم وشانئهم : « تبت يدا أبي لهب وتب ، ولم يكن هذا الأخير إلا تطبيقاً لقاعدة كلية مهدت له آنفاً في قوله تعالى : « إن شانئك هو الأبتر » . ثم كان مسك الختام أن يورك هذا الكتاب وحصن التحصين السماوي المنيع ؛ وذلك بطلب الالتجاء إلى الإله الأحد الصمد في أن يحفظ للعالم هذه الهداية العظمى ، برغم حسد الحاسدين ، ووسوسة الموسوسين ، الذين يلقون الشبهات في صدور الناس ليصدوهم عن سبيل الله .

هذا نموذج من نسق السور كما رتبها الله : طاب بدءاً وختاماً ، وحسن مرتحلاً ومقاماً . ولا غرو فهو تنزيل الحكيم الحميد ، ومن أحسن من الله حديثاً .

- ٥ -

ونعود الآن فنفترض جدلاً أن ترتيب السور لم يكن بتوقيف إلهي ، ولا بتوقيف نبوي ، وأنه كان من عمل الصحابة باجتهاد منهم ، ألا يكفيننا في حرمة وقداسته أنه استقر عليه إجماع المسلمين من بعدهم ؟

إن اليهود والنصارى - وقد أصاب كتبهم ما أصابها من تعدد النسخ واختلافها - يحسدون المسلمين على أن لهم كتاباً موحداً لا يختلف فيه حرف واحد عند سنى ولا شيعى منذ أربعة عشر قرناً ، ولا يختلف فيه وضع سورة في نسخة عن وضعها في أخرى ، بل إن علماءهم يغبطوننا على وجود بعض ألفات أو لامات زائدة في رسم المصحف ، وعلى انفصال بعض كلمات شأنها أن توصل ، واتصال كلمات شأنها أن تفصل ، ونحو ذلك من الرسوم القرآنية المخالفة للرسم الإملائي المقرر في كتب النحو والصرف ؛ ويستدلون ببقاء هذا كله في المصاحف الإسلامية - برغم اختلاف العصور وتطور العلوم - على مبلغ القدسية التي أحاط المسلمون بها كتبهم من أول يوم ، وعلى أن النص الذي تلقوه من نبيهم بقى كما هو لم تنله يد قط بأدنى تغيير أو تبديل ، مع وجود الحاجة إلى بعض هذه التعديلات تسهيلاً على المبتدئين . أفنجدىء نحن اليوم - بغير ضرورة ولا فائدة ، بل إفساداً واتباعاً للهوى - فنضيع بأيدينا هذه الحجج القائمة ، ونفتح مجال الشبهة أمام العصور المقبلة ، فيقول قائل منهم : « إنه لم تبق لنا ثقة بأن هذا الكتاب بقى في كل العصور بعيداً عن كل تبديل ؛ لأنه في العصر الفلاني قد غيرت أوضاع السور فيه ، فلعله قد أصابته قبل ذلك تعديلات أخرى لم تصل إلينا أنباؤها ، ؟

وجملة القول أن الدعوة إلى تغيير ترتيب السور دعوة لا يقرها عقل ولا نقل ؛ لأنها قبل كل شيء دعوة إلى بدعة خارقة لإجماع المسلمين يحرف بها الكلام عن مواضعه التي وضعه الله فيها . ولأنها محاولة لن يكون من ورائها إلا إفساد النسق ، وتشويه جماله ، ونقض بنيانه المحكم الوثيق ، ثم لأنها فتح باب للشبهة في حفظ الذكر الذي ضمن الله حفظه ، فهي إذاً دعوة لا يستجاب لها ، ولا يجوز أن يمكن أحد من تحقيقها .

- ٦ -

بقي أن نقول رأينا فيما ينبغي أن يتبع في شأن المؤلف وتأليفه .

إننا لسنا من أنصار سياسة الكبت وتكليم الأفواه والأقلام ، والتسرع بمصادرة الكتب والآراء المنحرفة في الدين ؛ لأنها سياسة قد أثبتت التجارب فشلها ، ولأنها بدل أن تطفىء نار الفتنة تشعل أوارها ، وتغري أهل الفضول بتلمس هذه المؤلفات كما تلمس المهربات ؛ ولأن ضعيف الحجج هو الذي يحاول إسكات خصمه بالقوة والعنف ، وليس الضعف من صفات الحقائق الإسلامية التي لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها ؛ وأخيراً لأن هذه السياسة ليست سياسة قرآنية ؛ فإن الله تعالى أمرنا أن ندعو إلى سبيله بالحكمة والموعظة الحسنة ، وأن نجادل المخالفين بالتي هي أحسن ، ثم إنه سبحانه لم يترك شبهة ولا فكرة زائغة لأعداء الإسلام إلا سجلها وخلدها في كتابه ، ووقى عليها بما يدحض باطلها . فكذلك ينبغي فيما نرى أن تتمرر كتب المبطلين بالحق الذي يدمغها ، ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة .

ونرى في موضوعنا بوجه خاص أن ترسل صورة من هذا البيان إلى المؤلف ، وأن نترك له الفرصة الكافية لقراءته وتدبر ما فيه :

فأما إن كان من طلاب الإصلاح بنصفه وحسن نية ، فيسكون هو أول من يرجع إلى الحق متى تبين له ، وأول من يحافظ على ترتيب القرآن كما رتبته الله . وإن بقيت في نفسه بعض شبهة فسيسعى إلى حلها باستفتاء أهل الذكر فيها .

وأما إن أصر على رأيه لحاجة وهوى في نفسه ، فلنترك دعوته تموت بعدم الإصغاء إليها . فإن نشط لنشرها وترويجها ، وتضليل السذج بمغالطاتها ، بعثنا عليه جنوداً من حجج الحق نتعقب بها فلول باطله ، فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة .

ونحن على كل حال واقفون بالمرصاد لكل من أراد تبديل شيء في كتاب الله ، والله غالب على أمره ، والسلام على من اتبع الهدى .